واقع مناخ الاستثمار في الجزائر (دراسة مقارنة بين الجزائر ،المغرب وتونس)

The Reality of the Investment Climate in Algeria (Comparative study Between Algeria, Morocco and Tunisia)

د.شيخي عائشة

جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر

a.aicha87@yahoo.fr

ط.د.شيخي مختارية

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

c.mokha85@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2019/02/26

تاريخ القبول: 2019/11/27

الملخص: نظرا للتحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في أواخر القرن الماضي فقد أصبح لزاما على الدول العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة أن تعمل على تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال اتخاذ مختلف الإجراءات التي تساهم في خلق بيئة ملائمة ومحفزة لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي و المحلي ، وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على واقع مناخ الاستثمار في الجزائر و كذا مقارنته مع كل من الدول المجاورة المغرب وتونس وذلك من خلال تسليط الضوء على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال خلال الفترة 2019/2018 ،وقد توصلت الدراسة الى أنه وبالرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر و ما تضمنه من العديد من المزايا و الحوافز إلا أنه لم يرق إلى المستوى المطلوب ومستوى الفرص و الإمكانات المتاحة ، وهو ما جعله غير مشجع لاستقطاب وجلب الاستثمار الاجنبي وتنمية الاستثمار المحلي بسبب العوائق التي تفسد وتضعف بيئة الأعمال نتيجة تأخر الجزائر في تطبيق مختلف الإصلاحات الإقتصادية ، وكذا تذليل الصعوبات في المناخ الإستثماري .

الكلمات المفتاحية: مناخ الإستثمار، بيئة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال، تقييم مناخ الأعمال، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

Abstract: Because of the great economic transformations in the world at this last Century, it has become necessary for the Arab countries in general and Algeria in particular, to works to strengthen the capacity of national economy in order to achieve the gradual integration in the global economy, through taking various:, procedures, , which contribute to creating a favorable environment and stimulating activities to bring and attract national and foreign investment, In this paper, we will try to recognize the reality of investment climate in Algeria, and comparing it with neighboring countries as Morocco and Tunisia. Through analyzing the ease of doing business index during the period 2018/2019, this study found that in spite of the gradual improvement of the investment climate in Algeria and what it provides of advantages and incentives, still the size of national and foreign investments doesn't reach the level of the available opportunities. This has made it discouraging to attract foreign investment and develop national investment because of some obstacles that corrupt and damage business environment as a result of Algeria's delay in implementing various economic reforms, and overcoming difficulties in the investment climate.

Key Words: Investment climate, Business environment, Doing business, Evaluation of business environment ,Easiness of doing business.

JEL Classification : M21, P33, P52

* مرسل المقال: شيخي عائشة (a.aicha87@yahoo.fr).

المقدمة:

لقد عكفت عديد الدول على ترقية وتشجيع الاستثمار فيها ، وذلك من خلال سعيها الحثيث في خضم التحولات العالمية الراهنة نحو تحسين بيئة الاعمال في أقاليمها ، وفي ظل التوجهات العالمية المتزايدة الرامية إلى تفعيل نظام السوق ووضع الأنظمة و القوانين الملائمة لذلك فقد ارتبطت قضايا تسريع و تحفيز التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بتحسين بيئة الأعمال ،وتعد الجزائر من بين الدول التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق التنمية بمعزل عن تهيئة بيئة مناسبة ومواتية للإستثمار ولذلك اعتمدت الجهات الوصية فيها منذ مطلع التسعينات سلسلة من التدابير و الإجراءات من تأهيل للمؤسسات الاقتصادية وتحديث للإطار التشريعي المنظم للإستثمار وتحرير لأوجه النشاط الإقتصادي وما إلى ذلك من إجراءات تسهيل أداء الأعمال ، وبالرغم مما تزخر به الجزائر من عوامل اقتصادية معتبرة إلا أن استغلالها بصورة مثلى يبقى مرهونا بطبيعة بيئة الأعمال السائدة وبطبيعة الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال و بدرجة التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين أو الأجانب على حد سواء ومن هذا المنطلق إرتأيتا طرح التساؤل الآتي : مامدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر؟ وما واقع ذلك بالمقارنة مع كل من تونس و المغرب ؟

وللإجابة على هذا الإشكالية فقد قسمنا هذه الدراسة في ضوء المنهج الوصفي التحليلي إلى :

- مناخ الأعمال(مناخ الاستثمار) ومؤشرات تقييمه .
- مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وما ينطوي عليه من مؤشرات فرعية .
- دراسة تحليلية لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر لسنتي 2019/2018 ،و كذا مقارنتها بكل من الدول المجاورة تونس و المغرب.

1. مناخ الأعمال ومؤشرات تقييمه :

إنَّ مناخ الأعمال يعبر بدرجة كبيرة عن مناخ الإستثمار، لأن مفهوم الأعمال يعبر عن الإستثمار بالمفهوم الواسع الذي يعني توظيف الأموال من أجل تحقيق الأرباح وذلك إما في المشاريع الإنتاجية أو التجارية ، أو في الأصول المالية ، بالإضافة إلى أن المستثمر في مشروع إنتاجي يهدف في النهاية إلى تصريف منتجاته أو خدماته، وبالتالي فإنه أثناء دراسته لمناخ الإستثمار لا يكتفي بالعوامل المؤثرة على مشروعه بل يتعدى ذلك إلى العوامل المؤثرة على التجارة والتبادل، على اعتبار أن مناخ الإستثمار هو مجمل الأوضاع القانونية ، و الإقتصادية ، السياسية ،و الإجتماعية المكونة للبنية التي تتم فيها عملية الإستثمار (السامرائي، 2004، صفحة 76) .

1.1. تعريف مناخ الأعمال:

يقصد بمناخ (بيئة، محيط) الأعمال كل ما يوجد من متغيرات حول المؤسسة وتؤثر على قراراتها وعلى نجاحها أو فشلها (Pellicelli, 2007, p. 92)، كما يعرف بأنه مجموعة العوامل المتعلقة بنوعية المكان التي تشكل الفرص و الحوافز للشركات لكي تستثمر وتنتج وتخلق الوظائف وتتوسع (warrick.S & Mary.H,

(mars2005, p. 40، ويعرف أيضا بأنه مجمل الظروف والأوضاع السياسية والأمنية ،و الإقتصادية، والإجتماعية، والقانونية ،والإدارية ، والمؤسساتية السائدة في بلد ما ، والتي تؤثر على نجاح المشروع الإستثماري وتتفاعل هذه المتغيرات فيما بينها لتولد أوضاعا جديدة يمكن أن تساعد على جذب الإستثمارات أو تؤدي إلى تنفيرها (زعباط، صفحة 04) ، كما يقدم أيضا بأنه مجموعة عنكبوتية من المتغيرات و العلاقات المتشابكة و المصالح المتداخلة ، التي تشتمل على عوامل سياسية وإقتصادية و اجتماعية وتؤثر على قرارات المستثمر (النجار، 2006، صفحة 131) .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى التعريف التالي: مناخ الأعمال هو مزيج الأوضاع والعوامل السياسية والإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية والقانونية والدولية السائدة في بلد ما، والتي تؤثر في ثقة المستثمر إيجابا أو سلبا وتجعله يتخذ القرار بممارسة أعماله في تلك البيئة من عدمه .

2.1. مؤشرات تقييم مناخ الأعمال:

تقوم مؤسسة الإستثمار الأجنبي المباشر بتقييم مناخ الأعمال إما باستعمال إمكاناتها الخاصة أو بالإعتماد على مكاتب دراسات خارجية .ويتم الإعتماد في عملية التقييم على المعلومات والقوانين والتصريحات الحكومية في البلد المضيف، بالإضافة إلى الدراسات والنشرات والتقارير التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية والجهوية المتخصصة، والتي تصدر بعض المؤشرات التي تعالج جانبا أو عدة جوانب من مناخ الأعمال وتصنف الدول حسب هذه المؤشرات .ويمكن تقسيم المؤشرات المستعملة في تقييم مناخ الأعمال إلى :مؤشرات كمية و أخرى نوعية (شيخي، 2016، صفحة 117)

أ. **المؤشرات النوعية:** هي تلك المؤشرات التي لا يمكن حسابها ولكن تعطى لها قيم تقديرية تستند إلى أراء الخبراء والمحللين أو رجال الأعمال .وتصدرها بعض المؤسسات الدولية المتخصصة يتناول كل منها جانبا من جوانب مناخ الأعمال وتعتبر من الوسائل التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي، وقد أثبتت عدة دراسات العلاقة بين ترتيب البلد ضمن هذه المؤشرات وبين مقدار الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إليه ونذكر منها :مؤشرات التنافسية (التنافسية العالمية ومؤشر التنافسية العربية.)، مؤشرات تقييم المخاطر القطرية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2006، صفحة 78)"المؤشر المركب للمخاطر القطرية ،مؤشر Coface ، مؤشر Euromonny ...الخ" ، مؤشرات البيئة العامة للأعمال "مؤشر الحرية الإقتصادية؛ .مؤشر العولمة ، مؤشر الأداء للإستثمار الأجنبي الوارد ومؤشر الإمكانات للإستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر التنمية البشرية ، مؤشر القدرة على الإبداع."،مؤشرات الحوكمة ومحاربة الفساد "مؤشر الإدارة الرشيدة وصلاح الحكم، مؤشرات الشفافية ".

ب. **المؤشرات الكمية:** يقصد بالمؤشرات الكمية تلك المؤشرات التي يمكن قياسها كميا، إما بنسب مئوية أو بعدد الإجراءات أو الأيام اللازمة للقيام بأحد الأنشطة أو غيرها وتشتمل هذه المؤشرات على:مؤشرات البيئة الاقتصادية (مؤشر النمو الإقتصادي ، مؤشر التوازن الداخلي ،مؤشر التوازن الخارجي...الخ) ، المؤشر المركب لمكونات السياسات الإقتصادية(حسب هذا المؤشر فإنَّ البيئة الإقتصادية المستقرة والمحفزة للإستثمار هي التي تتميز بإنخفاض عجز الميزانية العامة وعجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدل تضخم منخفض، وسعر صرف

حقيقي وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة) ، مؤشرات البنية التحتية (مثل شبكات المواصلات البرية المتوافرة ومدى جاهزيتها ،الهياكل القاعدية المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال...الخ) ، التطورات التشريعية والجهود الترويجية ، مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (وهو موضوع دراستنا و الذي سنتطرق إلية بصفة مفصلة في النقطة الموالية).

2. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال :

1.2. ماهيته:

يقوم البنك الدولي وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعته منذ سنة 2004 بإصدار تقرير سنوي يتعلق بممارسة الأعمال ، (أو القيام بأنشطة الأعمال) "la pratique des affaires" أو(DoingBusiness) عبر العالم ، و يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية .وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في عام 2003 خمس مجموعات من المؤشرات في 133 بلدا، ويغطي هذا المؤشر حاليا 190 دولة وهو عبارة عن مؤشر مركب يتكون من عدة مؤشرات فرعية ،و لقد أستحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال ، و التي تتمثل في مسوح لقياس كفاءة بيئة الأعمال.إذ يشمل مجال الدراسة تحليل مختلف الخطوات التي على المستثمر مواجهتها في مباشرته اليومية للعمل، و هو ما يمثل ما يطلق عليه تكلفة المعاملات. ولإجراء هذه المسوحات تم اختيار عدة مجالات لتحديد تكلفة المعاملات تتمثل هذه المجالات في المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي ، (يحي، 2007، صفحة 117)، كما يعد التقرير وسيلة فعالة تساعد البلدان النامية على تحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، حيث يسمح لصناع السياسات ومتخذي القرارات بمقارنة الأداء التنظيمي لدول ما مع دول أخرى والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية وتحديد أولويات الإصلاح، وأدت النتائج التي توصلت إليها التقارير إلى إثراء النقاش على صعيد السياسات بأنحاء العالم، وأتاحت إجراء مجموعة متنامية من الأبحاث المعنية بكيفية ارتباط الأنظمة على مستوى الشركات بالنواتج الاقتصادية في الاقتصادات المختلفة، ضف إلى أن المنطلق الأساسي للتقرير يقوم على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال.

2.2. دليل المؤشر:(World Bank, 2019, p. 15) :

يدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال، على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح، وقد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر

المركب أوزانا متساوية، حيث تم احتساب القيم المذكورة في المؤشر من متوسط النسب المئوية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي .

3.2. مكونات مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال :

كما سبق وأن تطرقنا فإنه يتكون من متوسط عدة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في المؤشرات العشر بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح(ترتيب بلد ما على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو متوسط درجاته التصنيفية في المجالات العشرة المدرجة في الترتيب العام، ويقيس هذا مدى قرب كل اقتصاد من أفضل الممارسات العالمية في تنظيم أنشطة الأعمال. ويشير ارتفاع درجة التصنيف إلى بيئة أكثر كفاءة لممارسة أنشطة الأعمال ومؤسسات قانوية أكثر فعالية.) ،ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الأنظمة التي تؤثر على 11 مجالا من مجالات حياة الأعمال التجارية. تم التعرض لعشرة من هذه المجالات في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية هي كالتالي : بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار(doing business database) . وجدير بالذكر أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس أيضا تنظيم سوق العمل، ولكنه غير مدرج في الترتيب ، كما يتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات نشرحها فيمايلي :(World Bank, 2019) .

أ. بدء النشاط التجاري :يلخص التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع من حيث عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلّقين بتأسيس وتشغيل شركة صغيرة ومتوسطة الحجم ذات مسؤولية محدودة ، أي الإجراءات المطلوب استيفاؤها، والوقت والتكلفة اللازمين للإمتثال لكل من هذه الإجراءات في الظروف العادية، بالإضافة إلى الحد الأدنى لرأس المال المدفوع ، (تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في الإقتصاد المعني، يشير الحد الأدنى المدفوع من رأس المال إلى المبلغ الذي يتعين على رائد الأعمال أن يودعه لدى البنك أو لدى طرف ثالث (على سبيل المثال كتاب العدل) قبل إجراءات التسجيل، أو خلال 3 أشهر من التأسيس، ويُسجّل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في الاقتصاد المعني.)

ب. استخراج تراخيص البناء (التعامل مع التراخيص): يدرس خطوات ومدة وتكلفة التقيد بمتطلبات بناء مستودع والحصول على أذون أعمال وتراخيص متعلقة ببدء مشروع، بحيث يسجل جميع الإجراءات المتطلبة لتشييد مستودع، مع حساب الوقت والتكلفة اللازمين لإستكمال جميع الإجراءات. وبالإضافة إلى ذلك يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مؤشر رقابة جودة البناء لتقييم جودة أنظمة البناء، وقوة رقابة الجودة وآليات السلامة، وأنظمة تحديد المسؤولية والتأمين ، ومؤشر الشهادات المهنية. (مؤشر الرقابة على جودة البناء هو مجموع مؤشرات جودة الأنظمة الخاصة بالبناء(وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"2"، مع العلم أن القيم الأعلى تشير إلى أنظمة بناء أكثر شفافية.)، والرقابة على الجودة قبل أعمال البناء(وتتراوح قيمة المؤشر من "صفر" إلى "1"، مع العلم أن القيم

الأعلى تشير إلى مراقبة الجودة على نحو أفضل في عملية مراجعة مخططات البناء .)، والرقابة على الجودة أثناء أعمال البناء(وتتراوح قيمة المؤشر من صفر إلى 3، مع العلم أن القيم الأعلى تشير إلى مراقبة الجودة على نحو أفضل خلال عملية البناء.)، والرقابة على الجودة بعد أعمال البناء(وتتراوح قيمة المؤشر من "صفر" إلى "3"، مع العلم أن القيم الأعلى تشير إلى مراقبة الجودة على نحو أفضل بعد عملية البناء .)، ونظم تحديد المسؤولية والتأمين (وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"2"، مع العلم أن القيم الأعلى تشير إلى أنظمة تأمين ومسؤولية ضد العيوب الكامنة أكثر تشددًا)، ومؤشر المؤهلات المهنية(تتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"4"، مع العلم أن القيم الأعلى تشير إلى زيادة متطلبات واشتراطات المؤهلات المهنية)، وبصفة عامة فإن قيمة المؤشر تتراوح من "صفر" إلى "15"، مع العلم أن القيم الأعلى تشير إلى قوة رقابة الجودة وآليات ضمان السلامة على نحو أفضل في نظام أعمال البناء.)

ت. توصيل الكهرباء: يتناول الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة للحصول على اتصال دائم بالكهرباء لمستودع أو مقر تم إنشاؤه حديثًا، بالإضافة إلى ذلك، استحدث التقرير معيارين جديدين، وهما مقياس موثوقيّة التّغذية وشفافية التّعرفة (وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"8"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى زيادة إمكانية موثوقية التغّذية وشفافية التّعرفة.) ، وسعر الكهرباء.

ث. تسجيل الملكية: يدرس الخطوات والوقت والتكلفة اللازمة لتسجيل الملكية،بحيث يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار،والمتعلّقين بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه. كما أضاف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مقياس جديد وهو مقياس نوعيّة نظام إدارة الأراضي في كل إقتصاد. يشمل مؤشّر نوعيّة نظام إدارة الأراضي الأبعاد التالية هي: موثوقيّة البنية التحتيّة(وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"8"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى زيادة موثوقية البنية التحتية لضمان جودة المعلومات حول الملكية والحدود)، وشفافيّة المعلومات(وتتراوح قيم هذا المؤشر بين "صفر" و"6"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى زيادة الشفافية في نوعية نظام إدارة الأراضي والتعامل عليها .)، والتغطية الجغرافيّة(وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"8"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى زيادة التغطية الجغرافية في تسجيل ملكية الأراضي والخرائط المساحية.)، وتسوية النزاعات على الأراضي(يقيم مؤشر تسوية النزاعات على الأراضي الإطار القانوني لتسجيل الممتلكات والأصول الثابتة ومدى توفر آليات تسوية النزاعات.تتراوح قيم هذا المؤشر بين "صفر" و"8"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى زيادة الحماية ضد نزاعات الأراضي.) ، والمساواة في حقوق الملكية (وتتراوح قيم هذا المؤشر بين "صفر" و"2"، مع العلم أن القيم الأعلى تشير إلى شمولية أكبر لحقوق الملكية .

ج. الحصول على الائتمان : يقيس تقرير *ممارسة أنشطة الأعمال* الحقوق القانونية للمقرضين و المقترضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتقرير المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى. تقيس المجموعة الأولى من المؤشرات على مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس (قوة الحقوق القانونية). و تقيس المجموعة الثانية التغطية ونطاقها وإمكانية

الحصول على المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مقدمي خدمة التقارير الائتمانية مثل مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان (مدى عمق المعلومات الإئتمانية) .

ح. حماية المستثمرين الأقلية: يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحوكمة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة.

خ. دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إداريا في دفع الضرائب.

د. التجارة عبر الحدود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير واستيراد البضائع. وضمن المنهجية الجديدة ، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المتراكمان و المرتبطان مع ثلاث مجموعات من الإجراءات (الإمتثال التوثيقي والإمتثال الحدودي والنقل المحلي) من خلال العملية الكاملة لتصدير واستيراد شحنة من البضائع.

ذ. تنفيذ العقود: يدرس الوقت (يتم تسجيل المدة الزمنية بالأيام التقويمية وتُحسب منذ اللحظة التي يقرر فيها المدعي رفع دعواه القضائية أمام المحكمة وحتى لحظة الدفع.) ، والتكلفة(تحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة) اللازمين لتسوية نزاع تجاري في المحكمة العامة المحلية بالإضافة إلى جودة مؤشر الإجراءات القضائية(يقيس مؤشر جودة العمليات القضائية ، بحيث يقيم إذا كان كل اقتصاد قد تبنى أيّة من الممارسات المتبعة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم. (يمثل هذا المؤشر مجموع المؤشرات الخاصة بهيكل وإجراءات المحاكم، وإدارة القضايا، وميكنة (أتمتة) المحاكم، والآليات البديلة لتسوية النزاعات. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"18"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى إجراءات قضائية أفضل وأكثر كفاءة.)

ر. تسوية حالات الإعسار (تصفية النشاط) : يقيس هذا المؤشر جوانب الضعف في قانون إشهار الإفلاس الساري، وكذلك العقبات الإجرائية والإدارية في عملية الإعسار.

3. دراسة تحليلية لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال بكل من الجزائر ، تونس ، المغرب

1.3. مؤشر بدء النشاط :

الجدول (1) : "مقارنة مؤشر بدء النشاط بين كل من الجزائر و تونس و المغرب لسنتي 2018– 2019

	الجزائر		تونس		المغرب	
المؤشر	2018	2019	2018	2019	2018	2019
عدد الاجراءات(رجال،نساء)	12	12	10	6	4	4
المدة الزمنية بالايام(رجال،نساء)	18	17.5	12	8	9	9
التكلفة (% من دخل الفرد)(رجال،نساء)	12.5	11.8	4.6	4.3	8	3.7
الحد الادنى لرأس المال المدفوع (% من دخل الفرد)	0	0	0	0	0	0
الترتيب	145	150	100	63	35	34

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2018-2019 على الموقع : www.doingbusiness.org

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن الجزائر تتطلب 12 إجراء و يستلزم ذلك 17.5 يوما بتكلفة تقدر ب11.8 %من دخل الفرد وهي تشغل بذلك المرتبة 150 من أصل 190 دولة في المؤشر الفرعي لبدأ النشاط ، بينما تتوسط المغرب كل من تونس والجزائر بالمرتبة34 عالميا من حيث سهولة إنشاء مشروع جديد على مستوى اقتصادها المحلي، ويتطلب إنشاء مشروع في تونس القيام ب 6 إجراءات و يكون الوقت الأقصى لإتمامها هو 8 يوما، وتبلغ تكاليف الإنشاء % 4.3من الدخل الفردي .في مقابل ذلك تتقدم المغرب عن كل من تونس (المرتبة 63) و الجزائر(المرتبة 150) بإحتلالها للمرتبة 34 من حيث سهولة بدأ النشاط إذ تتطلب 4 إجراءات في وقت أقصاه 9 أيام و بتكلفة 3.7 % وهذا مايرشحها لأن تتصدر كل من الدول الثلاث ،وجدير بالذكر أن المغرب قد حسنت من ترتيبها في مؤشر بداية النشاط في DB2019 باحتلالها للمرتبة 34 مقابل المرتبة 35 في DB2018 وذلك من خلال تقليلها من تكاليف بدأ النشاط عن طريق إلغاء رسوم التسجيل وكذا رسوم الدمغة ، كما أن تونس أيضا قد قامت بتحسين ترتيبها في هذا المؤشر (المرتبة 100 في DB2018 مقابل المرتبة63 في DB2019) من خلال الجمع بين التسجيلات المختلفة في شباك واحد ،وبالتالي قلصت من الاجراءات و المدة الزمنية ، ومجمل القول فإنه من خلال استقراء البيانات الموضحة في الجدول يتضح لنا جليا أن الجزائر يسودها صعوبة إنشاء كيان قانوني لبداية نشاط تجاري، في مجال تكلفة الإنشاء وكذا ووقت وعدد الإجراءات وهذا كله يحد من تنافسية الاقتصاد الجزائري .

2.3. مؤشر استخراج تراخيص البناء :

الجدول (2) : مقارنة مؤشر إستخراج التراخيص لكل من الجزائر وتونس و المغرب لسنتي 2018-2019

	الجزائر		تونس		المغرب	
المؤشر	2018	2019	2018	2019	2018	2019
عدد الاجراءات	19	19	17	17	13	13
المدة الزمنية(الوقت) بالايام	136	136	95	95	88.5	88
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.1	7.8	6.2	5.9	3.5	3.4
مؤشر رقابة جودة البناء(0-15)	12	12	12	12	13	13
مؤشرجودة أنظمة البناء(0-2)	2	2	1	1	2	2
مؤشر رقابة الجودة قبل أعمال البناء (0-1)	1	1	1	1	1	1
مؤشر رقابة الجودة أثناء أعمال البناء(0-3)	2	2	2	2	2	2
مؤشر رقابة الجودة بعد أعمال البناء (0-3)	3	3	3	3	3	3
مؤشر أنظمة تحديد المسؤولية و التأمين (0-2)	2	2	2	2	2	2
مؤشر الشهادات المهنية (0-4)	2	2	3	3	3	3
الترتيب	146	129	95	77	17	18

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2018-2019 على الموقع :www.doingbusiness.org

نلاحظ من الجدول أن الجزائر قد إحتلت المرتبة 129 من حيث سهولة الحصول على تراخيص البناء والتشييد والتي تتطلب 19 إجراء تستغرق من الوقت 136 يوما وتبلغ تكلفته 7.8 %من الدخل الفردي بمؤشر رقابة على جودة البناء قدر ب12، فيما إحتلت تونس المرتبة 77 من حيث استخراج تراخيص البناء والتشييد،حيث يتطلب ذلك القيام ب17 إجراءا تتطلب 95 يوما لإتمامها، وتبلغ تكاليف هذه المرحلة 5.9 % من الدخل الفردي بمؤشر رقابة على جودة البناء يساوي ذلك المحقق في الجزائر(12) ، فيما تتقدم المغرب على الجارتين باحتلالها للمرتبة 18 حسب مؤشر سهولة الحصول على تراخيص بناء مشروع والتي تتطلب القيام ب 13 إجراء، تستغرق من الوقت 88 يوما وبتكلفة تقدرب 3.4 %من الدخل الفردي ، بمؤشر رقابة على جودة البناء قدر ب 13 ، ومن ذلك يمكن القول أن الجزائر مازالت متأخرة عن كل من تونس و المغرب ضمن مؤشر الحصول على تراخيص البناء خاصة من عدد الاجراءات (التعقيد) و المدة الزمنية(طول المدة)، وكذا التكلفة اللازمة(مرتفعة) ،بحيث يسودها صعوبة لاستخراج تراخيص البناء ، فيما تتفوق المغرب بالمرتبة 18 متقدمة على كل تونس (77) و الجزائر(129).

3.3 مؤشر الحصول على الكهرباء :

الجدول (3) : مقارنة مؤشر توصيل الكهرباء لكل من الجزائر وتونس والمغرب لسنتي 2018-2019

	الجزائر		تونس		المغرب	
المؤشر	2018	2019	2018	2019	2018	2019
عدد الاجراءات	5	5	4	4	5	5
الوقت اللازم (الايام)	180	93	65	65	49	44
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1335.3	1478.3	712.1	664.8	1791.6	1417.4
مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة (0-8)	5	5	6	6	7	7
المدة الاجمالية ووتيرة انقطاع الكهرباء لكل عميل سنويا (0-3)	1	1	2	2	2	2
آليات لرصد انقطاع الكهرباء(0-1)	1	1	1	1	1	1
آليات لإستعادة الخدمة (0-1)	1	1	1	1	1	1
المراقبة التنظيمية(0-1)	1	1	1	1	1	1
روادع مالية تهدف إلى الحد من انقطاع التيار (0-1)	0	0	0	0	1	1
ابلاغ التعريفات وتغير التعرفة (0-1)	1	1	1	1	1	1
سعرالكهرباء(سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة)	2.6	2.2	9	9.7	12.8	12.3
الترتيب	120	106	48	51	72	59

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2018-2019 على الموقع :www.doingbusiness.org

نلاحظ من البيانات السابقة أن تونس تتفوق عن كل من المغرب والجزائر في الترتيب ضمن هذا المؤشر باحتلالها للمرتبة 51 لأنها تتطلب 4 إجراءات مقابل 5 إجراءات في كل من الجزائر و المغرب ، فيما تتفوق المغرب فيما تتطلبه من وقت قدر ب44 يوم فقط مقابل 65 يوم في تونس و93 يوم في الجزائر وبتكلفة 664.8فقط في تونس مقابل 1478.3 في الجزائر و 1417.4 في المغرب ، كما أن الجزائر تتأخر في مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة نتيجة حصولها على القيمة 5 فقط مقابل 6 لتونس و7 للمغرب ، وهذا ما يشير إلى أن درجة موثوقية التغذية بالكهرباء وكذا شفافية التعرفة منخفضة مقارنة بالجارتين إلا أن التفوق يبقى فقط في سعر الكهرباء في المنطقة ، وجدير بالذكر أن الجزائر قد حسنت من مؤشر الحصول على الكهرباء ،وذلك عن طريق تسهيل اجراءات الحصول على الكهرباء من خلال تبسيط الاجراءات الادارية الداخلية وكذا منح تراخيص جديدة للبائعين للمحطات الفرعية الجاهزة ، وهذا ما يعكسهDB2019 بحيث تحصلت على المرتبة 106 مقابل المرتبة 120 في DB2018 ،وبالتالي فمن خلال ماسبق نجد أن الجزائر من الدول االمتأخرة في مؤشر الحصول على الكهرباء خاصة من حيث الوقت و التكلفة مقارنة بكل من تونس(المرتبة51) و المغرب(المرتبة59)، ومنه نستنتج أن الجزائر يتميز بصعوبة الحصول على الكهرباء، وهذا ما يفقدها تنافسية اقتصادها

4.3. مؤشر تسجيل الملكية:

الجدول (4) : مقارنة مؤشر تسجيل الملكية لكل من الجزائر ،تونس ، المغرب لسنتي 2018-2019

	الجزائر		تونس		المغرب	
المؤشر	**2018**	**2019**	**2018**	**2019**	**2018**	**2019**
عدد الاجراءات	10	10	4	4	6	6
الوقت اللازم (الايام)	55	55	39	39	21	20.5
التكلفة (% من قيمة العقار)	7.1	7.1	6.1	6.1	6.4	6.4
مؤشر نوعية نظام إدارة الاراضي (0-30)	7	7.5	12	13	18.5	19.5
مؤشر مدى موثوقية البنية التحتية (0-8)	1	1	4	4	7	7
مؤشر شفافية المعلومات (0-6)	1	1.5	3	4	4	4.5
مؤشر التغطية الجغرافية (0-8)	0	0	0	0	2	2
مؤشر تسوية النزاعات على الأراضي (0-8)	5	5	5	5	5.5	6
المساواة في الحصول على حقوق الملكية(0-2)	0	0	0	0	0	0
الترتيب	163	165	93	87	86	68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2018-2019 على الموقع : www.doingbusiness.org

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المغرب تتفوق عن كل من الجزائر وتونس في هذا المؤشر الفرعي، حيث تتطلب 6 إجراءات مقابل 10 في الجزائر و 4 فقط في تونس(تتطلب أدنى عدد من الإجراءات مقارنة بالجارتين)، وتستدعي لذلك 20.5 يوم مقابل 55يوم في الجزائر و39 يوم في تونس و بتكلفة 7.1%من قيمة العقار في الجزائر ،6.1 % في تونس ، 6.4%في المغرب ، كما تجدر الإشارة إلى أن المغرب قد خصت هذا المؤشر بالتحسين من خلال تحسين الشفافية في إدارة الأراضي وكذا تبسيط الإجراءات الإدارية هذا مايبرزه تحسن ترتيبها من المرتبة 86 خلال DB2018 إلى المرتبة 68 في DB2019،بالاضافة الى أن تونس قد حسنت أيضا من هذا المؤشر الفرعي من خلال زيادة شفافية إدارة الأراضي وهذا ما يعكسه تحسين ترتيبها ضمن هذا المؤشر من المرتبة 93ضمن DB2018إلى المرتبة 87 ضمن DB2019 ،وبصفة عامة و من خلال بيانات الجدول السابق نجد أن الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، هذا من حيث عدد الإجراءات وكذا الوقت و التكلفة اللازمين لتسجيل الملكية ،مقارنة بكل من المغرب وتونس ، كما تمتاز بمؤشر متدني لإدارة نوعية الأراضي فيها، وهذا كله يحد من نشاط المؤسسات في الجزائر .

5.3. مؤشر الحصول على الإئتمان :

الجدول(5): مقارنة مؤشر الحصول على الإئتمان لكل من الجزائر ،تونس ، المغرب لسنتي 2018-2019

	الجزائر		تونس		المغرب	
المؤشر	2018	2019	2018	2019	2018	2019
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)	2	2	3	3	2	2
مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-8)	0	0	7	7	7	7
تغطية مركز السجلات (% من عدد السكان الراشدين"البالغين")	2.9	3.2	26.9	28.8	0	0
مركز المعلومات الائتمانية (% من البالغين)	0	0	0	0	25	29
الترتيب	177	178	105	99	105	112

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2019-2018 على الموقع :www.doingbusiness.org

إنطلاقا من معطيات الجدول السابق يتبين لنا أن الجزائر تبقى متأخرة عن كل من تونس و المغرب في مؤشر الحصول على الإئتمان و توفير المعلومات عن فرص الإئتمان المتاحة وهذا مايعكسه ترتيبها(177، 178) على التوالي ، وفي ظل ذلك يظهر وجه الإختلاف بين الدول الثلاث حيث تغيب تغطية مركز السجلات عن كل من المغرب(0) ، و الجزائر(3.2% من السكان الراشدين أي أقل من 5 % لذلك يعبر عنها بقيمة الصفر) ، بينما تتوفر تغطية مركز السجلات في تونس(28.8%) ، في المقابل تتوفر التغطية من مراكز المعلومات الإئتمانية في المغرب (29%)، بينما تغيب في كل من الجزائر وتونس (0) ، لذلك عبر عن مدى عمق المعلومات الإئتمانية بالقيمة 0 في الجزائر (وذلك لأن هذه الأخيرة تقيس القواعد و الممارسات التي تؤثر على مدى ونطاق التغطية وتوافر المعلومات في مراكز السجلات و مراكز المعلومات الائتمانية) و7 في كل من تونس و المغرب ، ضف إلى ذلك فإن كل من الجزائر و المغرب قد تحصلتا على الدرجة 2 مقابل 3درجات لتونس ضمن مؤشر قوة الحقوق القانونية وهذا مايشير إلى أن قوانين الضمانات العينية و الإفلاس التي تحمي حقوق المقرضين والمقترضين مازالت ضعيفة نوعا ما مقارنة مع تونس مما يؤدي إلى صعوبة عملية الإقراض (عدد نقاط أعلى تشير إلى أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتسهيل الوصول الى الائتمان.) ، ومجمل القول أنه ومن خلال تتبع البيانات السابقة ، فإن الجزائر من الدول التي تتميز بتواضع في الحقوق القانونية وعدم عمق المعلومات الائتمانية نتيجة ضعف تغطية مراكز السجلات وانعدام تغطية مراكز المعلومات الائتمانية مقارنة بكل من تونس و المغرب.

6.3. مؤشر حماية المستثمرين الأقلية:

الجدول (6) : مقارنة مؤشر حماية المستثمرين لكل من الجزائر ، تونس ، المغرب لسنتي 2018-2019

	الجزائر		تونس		المغرب	
المؤشر	2018	2019	2018	2019	2018	2019
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4	4	4	6	9	9
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة(0-10)	1	1	7	7	2	2
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى(0-10)	5	5	7	7	7	7
مؤشر نطاق حقوق المساهمين (0-10)	3	3	5	5	6	6
مؤشر مدى الملكية و الإدارة (0-10)	4	4	4	4	5	5
مؤشر نطاق الشفافية في الشركات(0-10)	4	4	6	7	7	7
مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح(0-10)	3.3	3.3	5.3	6	6	6
مؤشر نطاق الحوكمةوحقوق المساهمين (0-10)	3.7	3.7	5	5.3	6	6
مؤشرنطاق قوة حماية المستثمرين (0-10)	4	4	5	6	6	6
الترتيب	170	168	119	83	62	64

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2018-2019 على الموقع :www.doingbusiness.org

من الجدول السابق وحسب تقرير" ممارسة الأعمال 2019 " فقد سجلت الجزائر المرتبة 168 عالميا وهي مرتبة متأخرة خصوصا بالمقارنة مع كل من تونس (المرتبة 83) و المغرب (المرتبة 64)، ذلك راجع إلى تدني ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر حماية المستثمرين الأقلية، مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح ومؤشر نطاق الإفصاح عن المعلومات ،مؤشر نطاق الشفافية في الشركات ...الخ، وجدير بالذكر أن تونس قد عززت من حماية المستثمرين الأقلية من خلال تحسين شروط الكشف عن صفقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة للجمهور واشتراط الكشف عن مجلس الإدارة و الموظفين ، وهو ماينعكس في تحسن ترتيبها من 119 في DB2018 إلى 83 في ترتيب DB2019 .

7.3. مؤشر دفع الضرائب :

الجدول (7) : مقارنة مؤشر دفع الضرائب لكل من الجزائر ،تونس ، المغرب لسنتي 2018-2019

	الجزائر		تونس		المغرب	
المؤشر	**2018**	**2019**	**2018**	**2019**	**2018**	**2019**
المدفوعات الضريبية(العدد)	27	27	9	8	6	6
الوقت (عدد المرات سنويا)	256	256	145	144	155	155
اجمالي سعرالضريبة (%من اجمالي الربح)	66	66	64.1	60.2	49.8	49.8
ضريبة الأرباح (%)	8.2	8.2	17	13.1	25.1	25.1
المدفوعات والضرائب المتعلقة بالعمال(%)	31.1	31.1	25.3	25.3	23.3	23.3
ضرائب أخرى (%)	26.7	26.7	21.8	21.8	1.4	1.4
مؤشر مابعد الايداع (0-100).	49.77	49.77	22.91	22.91	98.62	98.62
الترتيب	157	156	140	133	25	25

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2018-2019 على الموقع : www.doingbusiness.org

من معطيات الجدول السابق يتبين أن الجزائر تبقى متأخرة أيضا عن كل من تونس و المغرب (المرتبة 156) ضمن هذا المؤشر ، وذلك إرتفاع عدد المدفوعات (27) وكذا الوقت اللازم (256) واجمالي سعر الضريبة (66%) فيما تحتل المغرب مرتبة جد متقدمة ضمن هذا المؤشر (25) بعدد مدفوعات قدر ب6 فقط ،و عدد مرات قدر ب 155 مرة سنويا فقط ،واجمالي سعر ضريبة قدر ب49.8 %، وذلك مقابل المرتبة 133 لتونس (8 مدفوعات ووقت قدر ب 144 باجمالي سعر ضريبة بحوالي 60.2% في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019)، والتي جعلت من دفع الضرائب سهلا من خلال عدم التوسع في الاشتراكات الضريبية المفروضة على دخل الشركات (الاستثنائي) في سنة 2016 ،وبصفة عامة ومن خلال ما سبق نجد أن الجزائر من الدول المكلفة ضريبيا مقارنة مع كل من المغرب و تونس،و هذا ما يدل ويؤكد على وجود مناخ معيق وطارد للإستثمار.

8.3. مؤشر التجارة عبر الحدود :

الجدول (8) :مقارنة مؤشر التجارة عبر الحدود لكل من الجزائر ، تونس ، المغرب لسنتي 2018-2019

	الجزائر		تونس		المغرب	
المؤشر	**2018**	**2019**	**2018**	**2019**	**2018**	**2019**
تكلفة التصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	149	149	3	3	26	26
تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (USD)	249	96	27	27	26	26
تكلفة التصدير :الإمتثال لقوانين الحدود (USD)	80	80	50	50	19	11
تكلفة الإستيراد:الإمتثال لقوانين الحدود (USD)	327	210	80	80	106	65
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (الساعات)	374	374	200	200	107	107
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	400	400	144	144	116	116
الوقت اللازم للتصدير : الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	593	593	469	469	156	156
الوقت اللازم للاستيراد : الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	409	409	596	596	228	228
الترتيب	181	173	101	96	65	62

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2018-2019 على الموقع :www.doingbusiness.org

من خلال استقراء بيانات الجدول يتبين لنا أن الجزائر تبقى متأخرة كثيرا (المرتبة 173) من حيث التجارة الخارجية وسهولة ممارسة المبادلات مع العالم الخارجي عن كل من تونس التي تحتل المرتبة 101 و المغرب التي تحتل المرتبة 62 وبرجع هذا التأخر لأرتفاع عدد المستندات اللازمة ولطول المدة اللازمة لكل من الاستيراد و التصدير بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف اللازمة لعمليتي التصدير و الاستيراد، وجدير بالذكر أن المغرب قد حسنت من مؤشر التجارة عبر الحدود في DB2019 (المرتبة 62) من خلال تفعيل نظام تخليص جمركي بدون أوراق وتحسين البنية التحتية في ميناء طنجة ، كما حسنت الجزائر أيضا من ترتيبها ضمن هذا المؤشر ضمن DB2019 (المرتبة 173) من خلال تسهيل الاستيراد عن طريق إقامة تفتيش مشترك بين وكالات أو هيئات المراقبة .

9.3.مؤشر إنفاذ العقود :

الجدول(9) : مقارنة مؤشر تنفيذ العقود لكل من الجزائر ، تونس ، المغرب لسنتي 2019/2018

المؤشر	الجزائر		تونس		المغرب	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الوقت (الأيام)	630	630	565	565	510	510
رفع وخدمة القضية	21	21	55	55	20	20
المحاكمة و الحكم	390	390	300	300	310	310
انفاذ الحكم	219	219	210	210	180	180
التكلفة ((%من قيمة المطالبة)	21.8	21.8	21.8	21.8	26.5	26.5
أتعاب المحاماة	10	10	13.8	13.8	13.7	13.7
الرسوم القضائية	7.4	7.4	5	5	4.5	4.5
تكاليف إنفاذ الحكم	4.4	4.4	3	3	8.3	8.3
نوعية الإجراءات القضائية (0–18)	5.5	5.5	7	7	8	8
هيكل وإجراءات المحاكم (1–5)	3	3	4.5	4.5	4.5	4.5
ادارة القضايا (0–6)	0	0	0	0	1	1
أتمتة المحاكم (0–4)	0	0	0.5	0.5	0	0
الآليات البديلة لتسوية النزاعات (0–3)	2.5	2.5	2	2	2.5	2.5
الترتيب	103	112	76	80	57	68

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2018 -2019على الموقع :www.doingbusiness.org

انطلاقا من البيانات المعروضة في الجدول السابق يتبين أن الجزائر تبقى متأخرة عن كل من تونس و المغرب ضمن مؤشر تنفيذ العقود ويرجع هذا التأخر إلى تعقيد الإجراءات و طول المدة اللازمة لإنفاذ العقود رغم تقدمها عن المغرب في معيار التكلفة اللازمة لتنفيذ العقود إلا أن ذلك يبقى غير كافي ، فيما تتساوى هذه التكلفة بين كل من الجزائر وتونس ،هذا وتحتل الجزائر المرتبة 112 ضمن هذا المؤشر في DB2019 ،فيما احتلت كل من تونس و المغرب المراتب 80 ، 68 على الترتيب ضمن DB2019 ، ففي الجزائر و بالعودة إلى DB2019 لتسوية نزاع تجاري يتطلب الأمر 630 يوم، وتكلفة تقدر ب21.8 %من قيمة المطالبة، أماعن نوعية الاجراءات فهي من الإجراءات الرديئة مقارنة مع تونس و المغرب.

10.3. مؤشر تسوية حالات الإعسار :

الجدول (10) : مقارنة مؤشر تصفية النشاط لكل من الجزائر ،تونس، المغرب لسنتي 2019/2018

	الجزائر		تونس		المغرب	
المؤشر	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الوقت (السنوات)	2.5	2.5	1.3	1.3	1.8	1.8
التكلفة (% من الممتلكات)	1.3	1.3	1.3	1.3	3.5	3.5
مؤشر صلابة إطار الإعسار (0–16)	0	0	0	0	0	0
معدل الإسترداد (سنت لكل دولار)	41.7	41.7	52	52	35.1	38.3
الترتيب	71	76	63	67	134	71

المصدر:من إعدد الباحثين بالإعتماد على معطيات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2019- 2018 DB على الموقع :www.doingbusiness.org

من الجدول السابق يتبين أن الجزائر تحتل المرتبة 76 ضمن هذا المؤشر الفرعي متأخرة على المغرب (المرتبة 71) وكذا تونس التي تحتل المرتبة 67ضمن مؤشر تصفية النشاط لDB2019، وذلك نظرا لإنخفاض الوقت (1.3سنة) بالمقارنة مع الجزائر (2.5) والمغرب (1.8سنة) ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الإسترداد (52سنت عن كل دولار واحد) في تونس ، ورغم أن المغرب يتقدم على الجزائر في معيار المدة اللازمة إلا أن معدل الإسترداد يبقى منخفضا بالمقابل مع الجزائر ، وجدير بالذكر أن المغرب قد حسنت من مؤشر تسوية حالات الإعسار من خلال جعله أسهل عن طريق تسهيل بدء الإجراءات وتشجيع استمرارية نشاط الأعمال للمدين أثناء إجراءات التصفية ، وجعل اجراءات الإعسار في متناول المدينين ومنحهم المزيد من المشاركة فيها ،وهذا ما يظهر لنا جليا في تحسن ترتيبها (المرتبة 71خلال DB2019 ، بدل المرتبة 134 خلالDB2018).

الخاتمة :

يبحث الإستثمار عن المواقع الأكثر جاذبية من حيث مجموعة العوامل الإقتصادية والسياسية و الإجتماعية والثقافية وغيرها وبالتالي عن البيئة التي تكون أكثر استقرارا وتقدم تحفيزات وضمانات أكبر، ومن خلال دراستنا لهذا الأخير (مناخ الأعمال) بالجزائر وكذا مقارنته مع كل من الدول المغاربية المتمثلة في تونس و المغرب فقد توصلنا إلى النتائج التالية :

- اتضح من خلال مقارنة كل المؤشرات الفرعية السابقة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019 أن ترتيب الجزائر جاء متأخرا في أغلبها ، وهو ما يعكسه ترتيبها فيDB 2019حيث احتلت المرتبة 157 من مجمل 190 دولة ،وتعد المغرب عموما من أحسن بلدان المغرب العربي ترتيبا في هذه المؤشرات ، وهذا ما جعلها تحتل المرتبة60 في مؤشر "سهولة أداء الأعمال 2019، فيما جاءت تونس في المرتبة80 عالميا وذلك من أصل 190 دولة، ،وكانت تونس قد حسنت من ترتيبها في التصنيف بعدما كانت قد إحتلت المرتبة 88 في تقرير 2018،

ويظهر ذلك التحسن كنتيجة لقيامها باصلاحات في مجالات بداية النشاط، وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين ودفع الضرائب بحيث حسنت من نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال التي قدرت ب 66.11 في DB2019 مقابل 64.60 في DB2018 أي بتغيير قدر ب1.51%، في المقابل تقدم المغرب بتسعة مراتب من المرتبة 69 خلالDB2018 إلى المرتبة 60 في DB2019 بحيث حسن في نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال2019 بتحقيقه لنتيجة 71.02 مقابل 68.56 في DB2018 ، أي بفارق 2.46%وذلك بتحسينه في مؤشر بداية النشاط ،وكذا مؤشر تسجيل الملكية والتجارة عبر الحدود ومؤشر تسوية حالات الإعسار، فيما احتلت الجزائر فيDB2018 المرتبة 166 ،وبذلك فقد تحسنت في ترتيبها فيDB2019 باحتلالها للمرتبة 157 ، بحيث حسنت في نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال بفارق 2.06 % ، بحيث حققت نتيجة 49.65في DB2019 ، مقابل 47.59 في DB2018وذلك نتيجة قيامها بإصلاحات في مجال الحصول على الكهرباء وكذا في مؤشر التجارة عبر الحدود .

- ومجمل القول أن الجزائر قد نفذت حسبDB2019 إصلاحين ،فيما قامت المغرب بإصلاحين في DB2018، وكذا 4إصلاحات في DB2019، بينما لم تقم تونس بأي إصلاحات في تقرير 2018 ، فيما نفذت4 إصلاحات في تقرير 2019، وبذلك تتقدم كل من المغرب وتونس في عدد الإصلاحات حسب تقرير 2019.
- وبصفة عامة يمكن القول أن مناخ الاعمال في الجزائر غير مشجع لاستقطاب وجلب الاستثمار الاجنبي وتنمية الاستثمار المحلي ،وهذا يعزى إلى تأخرها في تطبيق مختلف الإصلاحات الإقتصادية ، وكذا تذليل الصعوبات في المناخ الإستثماري ،ولجعل مناخ الأعمال قادرا على إغراء المستثمرين على الدول بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة إتخاذ مجموعة من الإجراءات نقترحها فيمايلي :
- اختصار عدد إجراءاتها الإدارية و تكلفتها و الوقت اللازم لإعدادها وكذا تخفيض معدلات الضرائب بأنواعها و الرسوم الجمركية ، وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية فيما يتعلق بإصدار التراخيص وإمدادات الطاقة و المياه و تسجيل الملكية العقارية وتبني إجراءات الفحص الفني للصادرات و الواردات من أجل جعل بيئة اداء الأعمال أكثر جاذبية .
- تعزيز سياسات الإنفتاح الإقتصادي والتكامل الإقليمي و تطبيق كافة الإلتزامات المنصوص عليها في المعاهدات و الإتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف خاصة تلك المتعلقة بتشجيع الإستثمار وحمايته.
- تهيئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين ، وضرورة الإلتزام بالتطوير المستمر لقانون الإستثمار وجعله يتميز بالشفافية والوضوح وإلغاء تعدد القوانين المنظمة للإستثمار؛
- السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، وذلك بغاية توفير محيط أعمال شفاف خال من البيروقراطية و الرشوة .

- إصلاح النظام المالي والمصرفي بجعله أكثر مرونة وملاءمة للواقع الإقتصادي؛ وتجنب الإزدواج الضريبي، و الإهتمام بملف العقار والعمل على إبراز سوق عقارية مرنة وشفافة ، وكذا التركيز على الإستثمار في الموارد البشرية من خلال تحسين نوعية التعليم والتدريب وتكييفه مع المستجدات العالمية.

قائمة المراجع:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . (2006). مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت.
- النجار فريد. (2006). إدارة الأعمال الدولية و العالمية. الاسكندرية : الدار الجامعية
- السامراني دريد محمد. (2004). الاستثمار الأجنبي "المعوقات و الضمانات القانونية . بيروت .
- زعباط عبد الحميد. الملتقى الوطني حول الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر. تحسين مناخ الاستثمار الخاص – حالة الجزائر المركز الجامعي بشار.
- سعيدي يحي. (2007). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، اطروحة دكتوراه. جامعة منتوري،قسنطينة.
- شيخي عائشة. (2016). إشكالية الحجم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان .
- Doing Business Database. : على الموقع www.doing Business.Org.
- Pellicelli G .(2007) . Stratégie d'entreprise .Bruxeles: Edition De Boeck.
- Warrick.S, & Mary.H. (mars2005). Le climat de l'investissement:une donnée primordiale. revue finances & Développement.
- World Bank .(2019) .doing business2019,Training for reform . 16th Edition .